

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر

نوران بغدادي إمام محمد^(١) - جمال سعد خطاب^(٢) - خالد عبد الوهاب البنداري^(٣)
كريم مصطفى جوهر^(٢)

(١) طالبة دراسات عليا بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة،
جامعة عين شمس (٣) كلية التجارة، جامعة حلوان

المستخلص

تسعى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر في التنمية الاقتصادية ونقل الخبرات وتطوير آليات عمل النماذج التجارية للاقتصاد المضيف. فيهدف البحث إلى دراسة الاستثمار الأجنبي من خلال تحليل تدفقاتها الوافدة وأهميتها النسبية إلى مصر، ومعرفة الأسباب التي تحول دون الاستفادة القصوى منها، ودراسة سبل تعظيم الاستفادة منها عبر الاستعانة بتجارب بعض الدول التي تمكنت من توجيه هذه الاستثمارات صوب القطاعات التي تحقق أهداف التنمية والحد من الآثار السلبية التي قد تتجم عنها من خلال الاستعانة ببعض التدابير، في إطار عدم تعارضها مع اتفاقيات تدابير الاستثمار الموقعة على ها مصر. كما يستهدف البحث في دراسة واقع مصر من فرضية مأوى التلوث في مصر والتي تقترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مكرسة لنقل صناعاتها الملوثة نحو البلدان النامية اعتماداً على تراخي القوانين التي تنظم الممارسات التصنيعية. وقد أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاستعانة بالرسائل العلمية والمراجع والدوريات والمقالات العربية والأجنبية، والأبحاث والتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، البيانات والأحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المختصة، وخطط التنمية الاقتصادية المصرية ووثائق سنواتها المنفصلة. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، وتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر. كما تم الاعتماد على أداة التحليل "E-Views" المختص في القياس الاقتصادي.

وقد أوضحت نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي عند اختبار الفروض وجود أثر معنوي موجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وإنها تساهم في التنمية بمقدار ضئيل نظراً لطبيعة هذه الاستثمارات وتوزيعها القطاعي، ووجود أثر موجب غير معنوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي، ويعد تأثيرها ضئيل نظراً لأن غالبية تصب في قطاع البترول، كما يوجد أثر معنوي موجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ضئيلة نظراً لأن غالبية الاستثمارات الأجنبية لا تتطلب عمالة كبيرة، وجود أثر معنوي سالب بين الاستثمار الأجنبي المباشر لمعدل التضخم نظراً لتوزيعها القطاعي الذي ينصب غالبية في قطاع البترول والسياحة والعقارات. وأوصي البحث ربط حوافز الاستثمار الأجنبي بعوائدها على الاقتصاد المحلي، وضرورة مراجعة أداء الاستثمارات الأجنبية في صورة عقود إدارة للمشروعات القومية عن طريق تحديد طرق وحجم تمويل هذه المشروعات وربط مراحل عملها وأهدافها بجدول زمني للتمكن من مراجعة الأداء داخل الاقتصاد المصري. **كلمات مفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر - التنمية الاقتصادية - فرضية مأوي التلوث.

المقدمة

يعد للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية وازدادت أهميته نظراً لمرونته خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول، ونظراً لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية فقد زادت المنافسة بين الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات من خلال تهيئة المناخ الاستثماري وإعادة تأسيس البنى الهيكلية، وتكييف أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وأزله الحواجز والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى منح حوافز وضمانات التي تسهل دخول تلك الاستثمارات إلى السوق المحلي اعتقاداً منها بأنه الركيزة الأساسية التي تقوم على ها عملية التنمية .

ونظراً لأهميته فقد سعت مصر عبر خطوات جادة لتهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات وإجراء العديد من الإصلاح للعديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار، وتحسين صورة لوضعها الأمني وخاصاً بعد توترات أحداث ٢٥ من يناير وحالة الارتباك السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام الذي أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية بشكل عام. وعلى الرغم من الدور الملاحظ في مدى مساهمة الاستثمار

الأجنبي في دفع عجلة التنمية للبلد المضيف، إلا أنه لم تجد الدراسات التجريبية نتائج متفهمة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية على اقتصاد البلد المضيف كزيادة الطلب على العملة الأجنبية ومزاحمة السوق في البلد المضيف وتدهور الميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري في ومزاحمة السوق في صناعات لديها بديل محلي وغيرها (عبد الكريم، ٢٠١٢)، وبعض الدراسات ترى أن له آثار إيجابية، فليس هناك اتفاق نهائي حول ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، إلا أن بعض التوجهات الحديثة ترى التأثير سواء الإيجابي أو السلبي الأمر يتوقف على كيفية تعامل اقتصاد كل بلد مع الاستثمار الأجنبي المباشر. (ياسر غانم، ٢٠١٩).

مشكلة البحث

في ظل سعي مصر من تعظيم حصتها من الاستثمارات الأجنبية وتقديم حوافز ضريبية وغيرها، إلا أن انعكاس هذه الاستثمارات على التنمية في مصر يعد ضئيلاً، مما لا يحقق الأهداف المرجوة منها، فأفادت الدراسات التي تهدف إلى تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية بعدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر صغير في تفسير الناتج المحلي الإجمالي (الفلاح، حسام محمد احمد، ٢٠١٥)، وعليه سعت العديد من الدول المماثلة لحالة مصر البحث في سبل تعظيم الاستفادة من هذه الاستثمارات، وعليه تم عمل هذه الدراسة اعتماداً على بيانات البنك المركزي والهيئات الدولية تطبيقاً على حالة مصر.

أسئلة البحث

يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي والذي يمثل جوهر المشكلة وهو:

"كيف يمكن تعظيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟"
وتتفرع عدة أسئلة من السؤال الرئيسي وهي:
١. ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في مصر؟
٢. ما هي المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في مصر؟

أهداف البحث

- يهدف البحث الي تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٧/٢٠١٨ والتعرف على تجارب بعض الدول التي استعانت ببعض التدابير لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاذي المشاكل المصاحبة له كما يهدف البحث الي تقييم بعض العلاقات باستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال فترة الدراسة، وتتحقق هذه الأهداف من خلال مجموعه الأهداف الفرعية:
- التعرف على مداخل التنمية المستدامة.
 - ٢- التعرف على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد المصري وطبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه
 - ٣- التعرف على كيفية تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستعانة ببعض نماذج لتجارب بعض الدول
 - ٤- تحديد الاتجاه العلاقة السببية الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونها متعلقة بدراسة وتحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة وخاصتا منذ أواخر القرن العشرين، ويتضح ذلك من خلال :

الأهمية النظرية: فالاستثمار الأجنبي يعتبر مصدر تمويل ونقل الخبرات وتطوير آليات عمل النماذج التجارية للاقتصاد المضيف لأي دولة معنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتيح لها تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية في صورة تكاملية.

الأهمية العملية: حيث تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية اقتصاديات الدول النامية، وذلك إذا تمكنت الدول المضيفة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والبيئية واستدامتها، الأمر الذي يشير إلى أهمية البحث لجميع الأطراف ذوي العلاقة من مستثمرين محليين المستهدفة إقامة شراكات مع شركات أجنبية، والهيئات المستعينة بالشركات الأجنبية داخل الاقتصاد المصري.

فروض البحث

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة لمشكلة محل الدراسة في النقاط التالية:

الفرض الأول: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

الفرض الثاني: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي والصادرات.

الفرض الثالث: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي والواردات.

الفرض الرابع: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي وبين البطالة.

الفرض الخامس: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تدفق الاستثمار الأجنبي وبين التضخم.

دراسات مرجعية

أحمد، إبراهيم (٢٠١٤): اهتمت الدراسة بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٩) في مصر، وتوضح النتائج أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير معنوي على الصادرات، حيث إن قيمة p. value لمعامل الاستثمارات أكبر من مستوى المعنوية (٥%) ولذا فإن قيمة المعامل لا تختلف عن الصفر ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية في مصر تقوم بإستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه الإنتاج لإشباع الطلب المحلي وبالتالي لا توجد إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير.

الفلاح، حسام محمد احمد (٢٠١٥): تهدف هذه الدراسة الي التعرف على تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري، كما تدرس اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستخدام الاساليب الاحصائية الحديثة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٢ وجدت الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري في الفترة محل الدراسة وان الاستثمار الاجنبي المباشر هو عنصر صغير في تفسير الناتج المحلي الاجمالي.

عديلة، حاتم أحمد (٢٠١٦): تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤، وذلك من خلال استعراض الأنواع المختلفة من الدراسات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وتشير النتائج إلى وجود إرتباط موجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤، كما يبين التقدير طويل الأجل للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق

العام الإجمالي، معدل التضخم، أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة بناء على اختبار - "Augmented Dickey Fuller" لجزر الوحدة، كما يوجد بينها تكامل مشترك باستخدام "Johansen Test".

أيضا يشير التقدير طويل الأجل للعلاقة باستخدام "Error Correction Model" إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق العام الإجمالي، معدل التضخم، معنوي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي. وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في مصر ضعيف نسبيا. كما توجد علاقة سببية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام الإجمالي تجاه الناتج المحلي الإجمالي باستخدام "Granger Causality Test" أيضا تتحقق العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي تجاه معدل التضخم. كما يشير اختبار "Thiel" إلى ارتفاع قدرة النموذج على التنبؤ.

البدري، عصام أحمد (٢٠١٧): يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر، وقياس وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي على بعض العوامل المحلية (رأس المال البشري، الاستثمار المحلي والصادرات) باعتبارها عناصر محفزة للنمو الاقتصادي. لذا حاول البحث معالجة المشكلة المتعلقة بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في مصر، وذلك وفقًا لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقدير معادلاته باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. قد أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي المصري تأثيراً إيجابياً ومؤكداً عند مستوى معنوية (٥%)

أحلام مرسي (٢٠١٩): ركزت الدراسة على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، وإطار اختلاف الباحثين حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية، وقد اقتصرَت الدراسة على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الصناعي دون البترول خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٧/٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والنمو في القطاع الصناعي دون البترول، وعلى العكس تم إيجاد علاقة ذات دلالة معنوية بين العمالة والنمو في القطاع محل الدراسة.

الإطار النظري

تم تناول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته بالمناسبة لاقتصاد البلد المضيف، ودراسة المحددات والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي تؤثر على فرص إنجاح المشروع الاستثماري في الدولة المضيفة، كما تم دراسة بيئة الأعمال المصرية وتقييمها وفق التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وأهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وضع مصر وفقاً لأهم التقارير للتعرف على مقومات الاقتصاد المصري كبيئة جاذبة للاستثمار، كما يتناول هذا البحث تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصادر وطبيعة وحجم تدفقاته وتوزيعه على القطاعات المختلفة، والتي أي مدى كانت عوناً للاقتصاد المصري من خلال التعرف على تطور الأهمية النسبية له ومدى مساهمته في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وزيادة الصادرات المصرية ومساهمته في علاج بعض المشكلات كتخفيض معدلات البطالة والتضخم، كما تم دراسة تجارب بعض الدول الرائدة لتعظيم الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار وتلافي السلبيات المصاحبة له من خلال بعض التدابير وتطبيقها على حالة مصر، مع الأخذ في الاعتبار عدم تعارضها مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار الموقعة على ها مصر.

ومن خلال تناول الدراسات السابقة للاستثمار الأجنبي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها في مصر تبين أن:

- من خلال دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في مصر لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٢ - وجدت الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري (الفلاح، حسام محمد احمد، ٢٠١٥)، وأوضح البعض الآخر من خلال نتائج البحث أن

الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي المصري تأثيراً إيجابياً (البدري، عصام أحمد، ٢٠١٧)

- ومن خلال دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي بالصادرات كأحد عوامل التنمية تبين أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير معنوي على الصادرات، حيث إن أكبر من مستوى المعنوية (٥%) ولذا فإن قيمة المعامل لا تختلف عن الصفر ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية في مصر تقوم بإستراتيجية التصنيع الموجهة للسوق المحلي (أحمد، إبراهيم، ٢٠١٤)، والبعض الآخر يري أن حيث أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية على الصادرات المصرية غير البترولية يكون محدوداً في الأجل القصير جداً (عديلة، حاتم أحمد، ٢٠١٦)

منهجية البحث: تعتمد منهجية الدراسة على الجانب النظري والجانب العملي على النحو التالي:

- المنهج الاستقرائي: من خلال الأستعانة بالرسائل العلمية والمراجع والدوريات والمقالات العربية والأجنبية، والأبحاث والتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، البيانات والأحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المختصة، وخطط التنمية الاقتصادية المصرية ووثائق سنواتها المنفصلة .
- المنهج الوصفي الاستنباطي: من خلال دراسة الظواهر والأحداث المتعلقة بالجوانب العلمية والعملية للدراسة ووضع الفروض التي بنيت على ها الدراسة للاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والتحليلية والعملية.
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي)، والمتعلقة بالمتغيرات التابعة (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، الصادرات والواردات، التشغيل، التضخم)، وتحليل البيانات احصائياً باستخدام اختبار استقرارية البيانات وطريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار.

أدوات البحث: تتمثل في المراجع والدوريات من العربية والأجنبية، والمقالات المتخصصة والتقارير، وخطط التنمية الاقتصادية المصرية، وتم استخدام في تحليل البيانات احصائياً برنامج EViews المختص في التحليل الاقتصادي .

خطة البحث: في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري من خلال استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي للوصول الى النتائج من خلال مجموعة من الخطوات هي:

1. تحديد النموذج المستخدم.

اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبار KPS.

2. تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

3. اختبار جودة النموذج المستخدم

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

- تقف الحدود الموضوعية عند الاستثمار الأجنبي وتحليله في الاقتصاد المصري من حيث حجم الدفق الوارد والتقسيم القطاعي وأهميته النسبية في مصر وتأثير تدفقه على متغيرات الدراسة.
- كما تقف الحدود الموضوعية على طرق تناول الاستثمارات الأجنبية في خطط التنمية الاقتصادية في الخطط الخماسية أو الوثائق السنوية المنفصلة، والاستعانة بتجارب الدول الأخرى في تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر .

الحدود الزمنية:

- تقف الحدود الزمانية للبحث خلال الفترة ٢٠١١ حتى ٢٠١٣: وهي الفترة التي شهدت خلالها المنطقة العربية توتر في الأوضاع السياسية والأمنية.

• بالإضافة إلى تناول الفترة منذ ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ والتي شهدت سلسلة من الإصلاحات لأعاده تهيئة المناخ الاستثماري المصري.

الحدود المكانية: تقف الحدود المكانية للبحث على جمهورية مصر العربية.

الإجراءات التطبيقية: في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري من خلال استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي للوصول الى النتائج من خلال مجموعة من الخطوات هي:
(١) تحديد النموذج المستخدم.

اختبار سكون المتغيرات باستخدام اختبار KPSS.

(٢) تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

(٣) اختبار جودة النموذج المستخدم.

تحديد النموذج المستخدم: قد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multi- regression model. ونلاحظ أن المتغيرات التي تم استخدامها تكون في شكل معدلات نمو سنوية، أو في شكل نسب مئوية، ومصدر البيانات الخاصة بالمتغيرات من تقارير البنك الدولي، وتم استخدام برنامج E_views للحصول على النتائج.

وفيما يلي المعادلة التي سيتم تقديرها:

$$GY_t = a_t + FDIY_t + OPEN_t + H_t + INF_t \text{ et}$$

$$t = 1.2.3.....n$$

وحيث أن الفترة الزمنية (t)، وعدد المشاهدات (n).

وحيث أن:

at الحد الثابت

GYt معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

OPENt نسبة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي

FDIYt نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي

| | |
|------|---------------------|
| Ht | رأس المال البشري |
| INFt | معدل التضخم |
| et | حدود الخطأ العشوائي |

اختبار سكون المتغيرات: إن الخطوة الأولى بعد تحديد النموذج هي اختبار سكون المتغيرات في هذا النموذج. وهناك الكثير من الدراسات تقوم باختبار جذر الوحدة Unit Root لكل متغير على حدة باستخدام اختبار هما (Phillips and Perron (PP, 1988) واختبار Augmented Dickey – Fuller (ADF) ولكن سوف يتم استخدام اختبار KPSS Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin والذي يعطي نتائج دقيقة عن تلك الاختبارات ويوضح جدول (١) التالي نتائج تطبيق هذا الاختبار لمستويات المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

جدول (١): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار KPSS

| المتغيرات | إحصائية الاختبار | |
|-----------|------------------|-----------------------------|
| | مع حد ثابت (a) | مع حد ثابت واتجاه عام (a,t) |
| OPEN | ٠,١٥٥ | ٠,١٢٨ |
| GYt | ٠,٢٥٥ | ٠,٠٦٢ |
| FDIYt | ٠,٢٣١ | ٠,٣٢١ |
| Ht | ٠,٤٤٦ | ٠,٠٩٢ |
| INF | ٠,٢١ | ٠,١٦٣ |

يتضح من هذا الجدول ما يلي: بالنسبة لاختبار KPSS سكون مستويات جميع متغيرات الدراسة في الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه العام معاً تقدير نموذج الانحدار المتعدد المستخدم.

قبل تقدير النموذج لابد من اختبار جودة نموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية والقياسية، حيث لابد من اجراء اختبارات تشخيصية للتعرف على جودة النموذج:

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange Multiplier test of residual (Breush – Godfrey – BG)
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB) Normality test.
- اختبار مدى ملائمة أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey's Reset test.
- اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity.

وبالنسبة لهذه الاختبارات الأربعة، فالجدول (٢) يوضح نتائجها كما يلي.

جدول (٢): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد

| فرضية العدم (H ₀) | إحصائية الاختبار | إحصاء F | | | |
|-----------------------------------|------------------|---|--------|--------|--------|
| | | OPEN | FDIY | INF | H |
| عدم وجود ارتباط تسلسلي | LM | ٠,٠٣٨ | ١٨٤- | ٨ | ٠,٠٣- |
| | | ٦١٨- | ٠,٨١٣- | ٠,٩٣٩- | ٠,٨١٣- |
| صحة الشكل الدالي | RESET | ٠,٣٧٤- | ٢,٠٣ | ٠,٣٧٤ | ٠,٠١٦- |
| | | (٠,٩٢٦-) | ٠,٤٠٢- | ٠,٨٩٣- | (٢٥٢-) |
| ثبات تباين حد الخطأ العشوائي | ARCH | ٠,٠٢٢ | ٠,٤٥٤ | ٠,١٠٢- | ٠,٠١١ |
| | | ٠,٧٠٥- | ٠,٤٣١- | ٠,٢٩٩- | ٠,٨٤- |
| التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية | | Test of Jarque-bera(٠,٠٥٤) Prob(٠,٩٧٢) | | | |

الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (P-values) ويتضح من هذا الجدول السابق ان نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار المتعدد المستخدم، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيه استخدام نموذج الانحدار المتعدد في تقدير

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري حيث تشير نتائج الاختبارات الى ما يلي:

- تشير إحصائية LM إلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي. ويعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة أبطاء مثلى فعلاً. فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
- تشير إحصائية اختبار ARCH إلى قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity في جميع معادلات النموذج المقدر.
- تشير إحصائية اختبار JB إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في جميع معادلات النموذج المقدر.
- تشير إحصائية RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في جميع المعادلات المقدره للنموذج محل الدراسة.

ولاختبار عما إذا كان هناك مشكلة ازدواج خطى Multicollinearity في النموذج المقدر، تم تقدير معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين من المتغيرات المستقلة لهذا النموذج. وبشكل عام، توجد مشكلة ازدواج خطى حادة في حالة إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل معادلة ما اكبر من 0.7، ويتضح من نتائج القياس ان قيمة معامل الارتباط بين كل متغيرين مستقلين لم يتجاوز 0.7، ومن ثم لا توجد مشكلة ازدواج خطى في النموذج المقدر.

وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) الى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الاهتمام (0.70). كما تشير قيمة اختبار احصاء F الى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الاحصائية.

نتائج البحث

أولاً: تفسير العلاقة بين المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي:

من خلال الجدول التالي، يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب ٣,٧، (F) الجدولية تقدر ب ٠,٠٦، فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب ١,٩ و (T) الجدولية تقدر ب ٠,٠٦، فأنه هناك أثر معنوي "الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وأن العلاقة موجبة، حيث أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٢%، وإذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فأن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ٤٩%.

وهو ما يتفق مع دراسة (الفلاح، حسام محمد احمد، ٢٠١٥) التي أفادت عدم وجود علاقة سببية بين بين المتغيرين بالتطبيق على الاقتصاد المصري في الفترة محل الدراسة وان الاستثمار الاجنبي المباشر هو عنصر صغير في تفسير الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (٣):

أختبار KPSS

المتغير التابع: النمو الاقتصادي

الطريقة: المربعات الصغرى

التاريخ: ٤/٠٥/٢٠٠٢: الوقت: ٢:٢٣

العينة: ١٩٩٠-٢٠١٧

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | (T) المحسوبة | (T) الجدولية |
|-------------------------|-----------|----------------------------------|--------------|--------------|
| الثابت | ٣,٦٢٠,٣٧٥ | ٠,٦٠٧٧٣٦ | ٥,٩٥٧١٥٥ | ٠,٠٠٠٠ |
| @ الأتجاه (١٩٩٠) | ٠,١٠١٣٠٨ | ٠,٠٥١٩٨٦ | ١,٩٤٨٧٦٠ | ٠,٠٦٦٢ |
| معامل التحديد | ٠,١٦٦٥٨١ | وسط المتغير التابع | | ٤,٦٣٣٤٥٠ |
| معامل التحديد المعدل | ٠,١٢٢٧١٧ | الأنحراف المعياري للمتغير التابع | | ١,٥٤٠١٣٥ |
| الخطأ المعياري للانحدار | ١,٤٤٢٥٤٣ | معياري (Akaike) للمعلومة | | ٣,٦٦١٠٨٥ |
| مجموع المربعات المتبقية | ٣٩,٥٣٧٦٦ | معياري (Schwarz) | | ٣,٧٦٠٥٦٣ |
| دالة الأماكن | ٣٦,٤٤١٣٩- | معياري (Hannan-Quinn) | | ٣,٦٨٢٦٧٤ |
| (F) المحسوبة | ٣,٧٩٧٦٦٥ | اختبار (Durbin-Watson) | | ١,٥٨١٧٤٠ |
| (F) الجدولية | ٠,٠٦٦٢٤٦ | | | |

ويفسر الجدول السابق فيما يلي:

- **الثابت C:** يتضح من خلال قيمة الثابت في الجدول السابق أن إذا كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فإن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ٣,٦%.
- **الاتجاه Trend:** يتضح من خلال قيمة الاتجاه في الجدول السابق أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ١٠%.
- **معامل التحديد:** يستدل من خلاله على تحديد الأنحدار يرمز لها ب (R2)، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد في الجدول السابق، ويستدل من أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يفسر ١٦% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن ٨٤% المتبقي يرجع لعوامل عشوائية، بينما يقدر معامل التحديد المصحح ١٢%.

• **الخطأ المعياري للأنحدار Std. Error:** لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي تقدر ب ٠,٠٥١٩٨٦

• **أحصائية (ت) المحسوبة T- statistic:** وتقدر أحصائية ت لمعدل النمو الاقتصادي

الحقيقي ١,٩٤٠ ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية $T - statistic = \frac{Coefficient}{\sigma Std.Error}$

حيث أن $T-statistic (GDP) = \frac{٠,١٣٠٨}{٠,٠٥١٩٨٦} = ١,٩٤٠$ ، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب ١,٩ و (T) الجدولية تقدر ب ٠,٠٦ فأنه هناك أثر معنوي ذات دلالة إحصائية "الاستثمار الأجنبي المباشر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي".

• **معامل (F) المحسوب والجدولي يتضح أن:** أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب ٣,٧ (F) الجدولية تقدر ب ٠,٦٦ أي أن $F-Statistic > F-Prop$ مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وأن $F-Prop$ يؤول إلي الصفر مما يفيد أن النموذج صالح للتحليل.

ثانياً: تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول السابق، يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب ٠,٦ (F) الجدولية تقدر ب ٠,٤ مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب ٠,٨ و (T) الجدولية تقدر ب ٠,٤ فأنه هناك أثر معنوي "الاستثمار الأجنبي المباشر على اجمالي الصادرات والواردات وأن العلاقة موجبة، حيث أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في اجمالي الصادرات والواردات بمقدار ٠,٢% وإذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فأن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ٤٩%.

وهو ما يتفق مع دراسة (أحمد، إبراهيم، ٢٠١٤) أن الاستثمار الأجنبي ليس له تأثير معنوي على الصادرات، ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية في مصر تقوم بإستراتيجية التصنيع الموجهة للسوق المحلي، ودراسة (عديلة، حاتم أحمد، ٢٠١٦) والتي أثبتت أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية على الصادرات المصرية غير البترولية يكون محدودا في الأجل القصير.

جدول (٤):

أختبار KPSS
المتغير التابع : اجمالي الصادرات والواردات
الطريقة : المربعات الصغرى
التاريخ : ٤/٠٥/٢٠ : ٢٣:٠٢
العينة : ٢٠١٧ - ١٩٩٠

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | (T) المحسوبة | (T) الجدولية |
|-------------------------|-----------|----------------------------------|--------------|--------------|
| الثابت | ٤٩,٠٩١٢٥ | ٤,١٤٦٣١٦ | ١١,٨٣٩٧٣ | ٠,٠٠٠٠ |
| @ الأتجاه (١٩٩٠) | ٠,٢٩٣٤٣٨ | ٠,٣٥٤٦٧٥ | ٠,٨٢٧٣٤٢ | ٠,٤١٨٣ |
| معامل التحديد | ٠,٠٣٤٧٧٣ | وسط المتغير التابع | | ٥٢,٠٢٥٦٢ |
| معامل التحديد المعدل | -٠,٠١٦٠٢٨ | الأنحراف المعياري للمتغير التابع | | ٩,٧٦٣٩٠٥ |
| الخطأ المعياري للأنحدار | ٩,٨٤١٨٤٢ | معياري (Akaike) للمعلومة | | ٧,٥٠١٥٥٦ |
| مجموع المربعات المتبقية | ١٨٤٠,٣٧٥ | معياري (Schwarz) | | ٧,٦٠١٠٣٤ |
| دالة الأماكن | -٧٦,٧٦٦٣٣ | معياري (Hannan-Quinn) | | ٧,٥٢٣١٤٥ |
| (F) المحسوبة | ٠,٦٨٤٤٩٥ | اختبار (Durbin-Watson) | | ٠,٤٢٣٠٧١ |
| (F) الجدولية | ٠,٤١٨٣١٤ | | | |

تفسير الجدول السابق:

- **الثابت C:** يتضح من خلال قيمة الثابت في الجدول السابق أن إذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فإن متوسط إجمالي الصادرات والواردات ٤٩%.
- **الاتجاه Trend:** يتضح من خلال قيمة الاتجاه في الجدول السابق أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في زيادة إجمالي الصادرات والواردات ٠,٢%.
- **معامل التحديد:** يستدل من خلاله على تحديد الأنحدار يرمز لها ب (R^2)، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد في الجدول السابق، ويستدل من أن إجمالي الصادرات والواردات يفسر ٣% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر و ٩٧% المتبقية ترجع إلي عوامل عشوائية.
- **الخطأ المعياري للأنحدار Std. Error:** يقدر إجمالي الصادرات والواردات تقدر ب ٨,٩
- **أحصائية (ت) المحسوبة T- statistic:** وتقدر احصائية (ت) إجمالي الصادرات والواردات ٠,٨٢٧ ويمكن أحسابها من خلال المعادلة التالية

$$T - statistic = \frac{\text{Coefficient}}{\sigma \text{ Std.Error}}$$

حيث أن $T\text{-statistic (GDP)} = \frac{0,293438}{0,304670} = 0,827$ ، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب 0,8، و (T) الجدولية تقدر ب 0,4، فأنة هناك أثر معنوي ذات دلالة أحصائية "الاستثمار الأجنبي المباشر اجمالي الصادرات والواردات.

• **معامل (F) المحسوب والجدولي:** يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب 0,6، و (F) الجدولية تقدر ب 0,4، أي أن $F\text{-Statistic} > F\text{-Prop}$. مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وأن $F\text{-Prop}$ يؤول إلي الصفر مما يفيد أن النموذج صالح للتحليل.

ثالثاً: تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع ورأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول السابق، يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب 66,1 و (F) الجدولية تقدر ب 0,0، مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب 8,1 و (T) الجدولية تقدر ب 0,0، فأنة هناك أثر معنوي "الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأن العلاقة موجبة، حيث أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في زيادة رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1,5% وإذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فأن متوسط تساهم في زيادة رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 64%.

هو ما يتفق ما دراسة (إيناس فهمي، 2018) حيث أن الأستثمار الأجنبي يؤثر بمقدار ضئيل على التشغيل في مصر، حيث أن زيادة الأستثمار الأجنبي 1% تساهم في زيادة نسبة التشغيل بمقدار 0,06.

جدول (٤):

اختبار KPSS

المتغير التابع: رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الطريقة: المربعات الصغرى

التاريخ: ٢٠/٠٥/٢٠٠٤ الوقت: ٢٣:٢٠

العينة: ٢٠١٧-١٩٩٠

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | (T) المحسوبة | (T) الجدولية |
|-------------------------|-----------|----------------------------------|--------------|--------------|
| الثابت | ٦٤,٧١٣٠٨ | ١,٦٤٧٤٥٨ | ١١,٨٣٩٧٣ | ٠,٠٠٠٠ |
| @ الأتجاه (١٩٩٠) | ١,٥٥٥٧٩٢ | ٠,١٩١٢٩٨ | ٠,٨٢٧٣٤٢ | ٠,٠٠٠٠ |
| معامل التحديد | ٠,٨٦٨٦٦٨ | وسط المتغير التابع | | ٧٥,٨٦٢٩٢ |
| معامل التحديد المعدل | ٠,٨٥٥٥٣٥ | الأنحراف المعياري للمتغير التابع | | ٨,٣٢٦٠٥٥ |
| الخطأ المعياري للأنحدار | ٣,١٦٤٦١٦ | معيار (Akaike) للمعلومة | | ٥,٢٩٢٩٥٢ |
| مجموع المربعات المتبقية | ١٠٠,١٤٧٩ | معيار (Schwarz) | | ٥,٣٧٣٧٧٠ |
| دالة الأماكن | -٢٩,٧٥٧٧١ | معيار (Hannan-Quinn) | | ٥,٢٦٣٠٣١ |
| (F) المحسوبة | ٦٦,١٤٢٨٨ | اختبار (Durbin-Watson) | | ٠,٧٣٧٦٩٨ |
| (F) الجدولية | ٠,٠٠٠٠١٠ | | | |

تفسير الجدول السابق:

- **الثابت C:** يتضح من خلال قيمة الثابت في الجدول السابق أن إذا كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فإن رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٦٤%.
- **الاتجاه Trend:** يتضح من خلال قيمة الأتجاه في الجدول السابق أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في زيادة رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١,٥%.
- **معامل التحديد:** يستدل من خلاله على تحديد الأنحدار يرمز لها ب (R^2)، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد في الجدول السابق، ويستدل منة أن رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يفسر ٠,٨% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر.

• **الخطأ المعياري للانحدار Std. Error:** يقدر اجمالي الصادرات والواردات تقدر ب ٣,١٦

• **أحصائية (ت) المحسوبة T- statistic:** وتقدر أحصائية ت لرأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٠,٨٢٧ ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية

$$T - statistic = \frac{Coefficient}{\sigma Std.Error}$$

حيث أن $T - statistic (GDP) = ٠,٨٢٧$ ، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب ٠,٨ و (T) الجدولية تقدر ب ٠,٤، فأنة هناك أثر معنوي ذات دلالة أحصائية "الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال البشري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي".

• **معامل (F) المحسوب والجدولي:** يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب ٦٦,١ (F) الجدولية تقدر ب ٠,٠٠ أي أن $F - Statistic > F - Prop.$ مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وأن $F - Prop$ يؤول إلي الصفر مما يفيد أن النموذج صالح للتحليل.

رابعاً: تفسير العلاقة بين "الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع" التضخم:

من خلال الجدول السابق، يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب ١,٥ (F) الجدولية تقدر ب ٠,٢ مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب -١,٢ و (T) الجدولية تقدر ب ٠,٢٣، فأنة هناك أثر معنوي "الاستثمار الأجنبي المباشر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وأن العلاقة موجبة، حيث أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار -٠,٢١% وإذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فأن متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ١١%.

وهو ما يتفق مع دراسة (ريم ثومارية، ٢٠١٧) أن الاستثمار الأجنبي يفسر مقدار ضئيل يقدر ٦% في حين أن ٩٤% المتبقية يفسر نتائج عشوائية.

جدول (٥):

أختبار KPSS

المتغير التابع : التضخم

الطريقة : المربعات الصغرى

التاريخ: ٤/٠٥/٢٠ : الوقت: ٢:٢٣

العينة : ٢٠١٧ - ١٩٩٠

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | (T) المحسوبة | (T) الجدولية |
|-------------------------|-----------|----------------------------------|--------------|--------------|
| الثابت | ١١,٦٦٩٩ | ٢,٠٥٧٨٣٠ | ٥,٥٤٧٥١٨٠ | ٠,٠٠٠٠ |
| @ الأتجاه (١٩٩٠) | -٠,٢١٨٣٠٢ | ٠,١٧٦٠٢٧ | -١,٢٤٠١٦٧ | ٠,٢٣٠٠ |
| معامل التحديد | ٠,٠٧٤٨٨٦ | وسط المتغير التابع | | ٩,٠٨٣٩٦ |
| معامل التحديد المعدل | ٠,٠٢٦١٩٦ | الأنحراف المعياري للمتغير التابع | | ٩٤٩٨٠٢,٤ |
| الخطأ المعياري للأنحدار | ٤,٨٨٤٥٣٩ | معيار (Akaike) للمعلومة | | ٦,١٠٠٤٢٠ |
| مجموع المربعات المتبقية | ٤٥٣,٣١٥٧ | معيار (Schwarz) | | ٦,١٩٩٨٩٨ |
| دالة الأماكن | -٦٢,٠٥٤٤١ | معيار (Hannan-Quinn) | | ٦,١٢٢٠٠٩ |
| (F) المحسوبة | ١,٥٣٨٠١٣ | اختبار (Durbin-Watson) | | ٠,٨٢٣٩٩٥٨ |
| (F) الجدولية | ٠,٢٣٠٠١٢ | | | |

تفسير الجدول السابق:

- **الثابت C:** يتضح من خلال قيمة الثابت في الجدول السابق أن إذ كان حجم الاستثمار الأجنبي منعدم فأن التضخم ١١,٦%.
- **الاتجاه Trend:** يتضح من خلال قيمة الأتجاه في الجدول السابق أن الزيادة في معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر تساهم في انخفاض التضخم ٠,٢١%.
- **معامل التحديد:** يستدل من خلاله على تحديد الأنحدار يرمز لها ب (R²)، يتضح من خلال قيمة معامل التحديد في الجدول السابق، ويستدل من أن التضخم يفسر ٧% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر، و ٣٩% التبقية يفسرها عوامل عشوائية أخرى.
- **الخطأ المعياري للأنحدار Std. Error:** يقدر التضخم ب ٤,٨
- **أحصائية (ت) المحسوبة T- statistic:** وتقدر أحصائية ت للتضخم -١,٢٤ ويمكن

$$T - statistic = \frac{\text{Coefficient}}{\sigma \text{ Std.Error}}$$

أحتسابها من خلال المعادلة التالية

حيث أن $T\text{-statistic (GDP)} = \frac{-0.218302}{0.176027} = -1.24$ ، وبما أن قيمة (T) المحسوبة تقدر ب -1,24 و (T) الجدولية تقدر ب 0,23، فأنة هناك أثر معنوي ذات دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم.

• **معامل (F) المحسوب والجدولي:** يتضح أن معامل (F) المحسوبة تقدر ب 1,53 (F) الجدولية تقدر ب 0,23، أي أن $F\text{-Statistic} > F\text{-Prop.}$ مما يفيد بأن النموذج مناسب فنرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم، وأن $F\text{-Prop}$ يؤول إلي الصفر مما يفيد أن النموذج صالح للتحليل.

التوصيات

- تضمين الاستثمار الاجنبي وفق خطط التنمية في القطاعات المختلفة من خلال تحديد نوع الاستثمار سواء BOT وعقود إدارة وطرق التمويل هذه الاستثمارات، وربط الأهداف المراد تحقيقها وفق إطار زمني، للتمكن من مراقبة أداء الشركات الأجنبية في مصر.
- إعادة ترشيد الحوافز الضريبية وربطها بالمشروعات التنموية ذات أولوية ومنح معاملة تفضيله للاستثمار التي يتعاضم عائدها الاقتصادي والاجتماعي منها مثل قدرة المشروع المتوقع لسد الحاجة المحلية ونسبة صادراته للخارج والمشروعات كثيفه العمالة.
- الاستعانة بالمنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج مثل الوكالة الدولية ضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسه التمويل الدولية والبنك الدولي.

المراجع

- إبراهيم، حسين: علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية مع إشارة خاصة للدول النامية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، السنة السادسة، العدد الرابع، ص ١٢٧ (١٩٩٤).
- أحلام مرسي (٢٠١٩): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠١٧/٢٠١٨، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ١٢٨-١٤٧
- أحمد حمد الله السمان (٢٠٠١): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية في مصر، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، ص ١٥٤.
- جمال عطية (٢٠٠٢): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصر، ص ١٩٥-٢١٦.
- رفيق نزار (٢٠٠٨): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حاله تونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، ص ١٣٥-١٤٦
- ساعد بوراوي (٢٠٠٨): الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، ص ١٧٣-٢١٦.
- مجدي الشوربجي (٢٠٠٥): أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، ص ١٤٧.
- محمد، قويدري (٢٠٠٥): واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، ص ١٦٣.

محمد، أميرة حسب الله (٢٠٠٥): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر).
جامعه الإسكندرية، ص١٢٨.

النقلي، عاطف حسن: اثر تحويل ارباح الاستثمارات الاجنبية المباشرة: على تفاقم مديونية الدول النامية. مجلة الدراسات الدبلوماسية: معهد الدراسات الدبلوماسية،
السعودية، ص١٨٣ (١٩٨٨).

ياسر غانم (١٩٩٠): العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
تجارب مختارة مع إشارة الى العراق، ص ص١٦٠-١٦٣.

Blomström, M. and A. Kokko (1996): The Impact of Foreign Investment on Host Countries Stockholm School of Economics Stockholm. P. 1526

Aitken, B., Hanson, G.H. and A.E. Harrison: Spillovers, Foreign Investment and Export Behaviour. Journal of International Economics, 43, El Sevier Science B.V, (1997) pp. 103-110

Does Foreign Direct Investment Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America, Contemporary Economic Policy, Illinois State University, USA 19(2):175-85

Florence (1998): Foreign Direct Investment in the Arab world, Economic Research Forum, p 309

Gregorio, Borensztein (1996): How does foreign direct investment affect economic growth, Economics Department, Korea University and NBER, Korea. P.175

United Nations conference on trade and sustainable business Institute at the European Business School, (2004): Making FDI work for Sustainable Development, united nations publications, Geneva, p.128

THE ROLE OF THE DIRECT FOREIGN INVESTMENT IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT

Nouran B. Emam⁽¹⁾; Gamal S. Khattb⁽²⁾; Khaled A. Elbendary⁽³⁾
and Karim M. Gohar⁽²⁾

1) Post graduate student at Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Faculty of Commerce, Helwan University

ABSTRACT

Many developing and developed countries alike are striving to attract foreign direct investment because of its impact on economic development, transferring expertise, and development of mechanisms for the business models of the host economy. This research drives at studying foreign investments by analyzing their inflows and their relative importance to Egypt; identifying as well, the reasons that prevent outmost and optimal benefit by drawing on the experiments of some countries. The research also aims to examine foreign direct investment in the field of clean energy in Egypt, to study the patterns of joint cooperation between foreign investments and the various ministries and agencies in the energy field; studying as well, the obstacles that prevent some of the memorandums of understanding signed with foreign companies from being implemented. The practical side of the study is explained through the applied study by analyzing the data issued by the Ministry of Planning and Economic Development using descriptive statistical and inductive measures to test the relationship between the study variables.

The results of the study showed through statistical analysis when testing the hypotheses that there is a positive significant effect between foreign direct investment and the real economic growth rate, and that it

contributes to development but in a small amount due to the nature of these investments and their sectoral distribution. There is a positive non-significant impact between foreign direct investment and total exports and imports as a percentage of the gross domestic product. Its impact is negligible and poor, given that the majority of it flows into the petroleum sector. There is also a positive significant impact between foreign direct investment and total human capital as a percentage of the gross domestic product in a small percentage given that the majority of foreign investments do not require large labor. There is a negative significant effect between foreign direct investment of the inflation rate due to its sector distribution which is mostly focused in the petroleum sector and between tourism and real estate.

Keywords: foreign direct investment - economic development – the hypothesis of pollution shelter.